

Heia Foundation for Cultural
and Media Development

(N.G.O)



مؤسسة هي للتنمية الثقافية
والإعلامية
(منظمة غير حكومية)

تحرش المرأة في بيئة العمل المرأة العاملة التحديات وسبل المواجهة



دراسة صادرة عن مؤسسة هي للتنمية الثقافية والإعلامية (HCMD)

للاتصال: 009647515908197

العنوان: العراق_ بغداد_ الكرادة داخل

Hcmdngo24@gmail.com

Heia Foundation for Cultural
and Media Development

(N.G.O)



مؤسسة هي للتنمية الثقافية
والإعلامية

(منظمة غير حكومية)

عن المؤسسة:

مؤسسة هي للتنمية الثقافية والإعلامية، منظمة غير ربحية، غير حكومية، مسجلة لدى رئاسة الوزراء دائرة المنظمات غير الحكومية، مقرها الرئيسي ببغداد، تعنى المؤسسة بالاعلام وشؤون المرأة لاسيما العاملة في مجال الصحافة والاعلام، وتسعى المؤسسة الى التقليل من خطابات الكراهية تجاه النساء، العمل على الغاء التمييز على أساس الجنس في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ووسائل الاعلام، وتحسين صورة المرأة، وزيادة التوعية القانونية لديهن، وتمكين المرأة لتبوء مراكز صنع القرار بكافة اشكاله.

تحرش المرأة في بيئة العمل المرأة العاملة التحديات وسبل المواجهة

تمهيد:

لاشك أن النظرة الاجتماعية للمرأة العاملة تختلف تبعاً لطبيعة الاختلاف المناطقية والثقافية والمدني، إذ دائماً ما تحمل هذه النظرة الكثير من الرفض والادانة، والتمييز وعدم الاعتراف بها بوصفها شخصية مستقلة مساوية مع الرجل في تكوين الأسرة والمجتمع على حد سواء، فضلاً عن صعوبة الحصول على فرص عمل ملائمة في ظل تلك النمو الاقتصادي وتفاقم الازمات الامنية.

امام المرأة العاملة العراقية الكثير من التحديات التي تواجهها في بيئات العمل المتنوعة (القطاع المؤسسي الحكومي، القطاع الخاص: سوق العمل)، من حيث: الانتهاكات التي تتعرض لها، مثل الظلم والعنف والتمييز والحرمان من الفرص المتكافئة وكذلك مستويات التحرش الجنسي بها لفظياً وجسدياً وجنسياً، أثناء وجودهن في اماكن العمل، إذ تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن تحديات المرأة في بيئة العمل خلال المرحلة الراهنة.

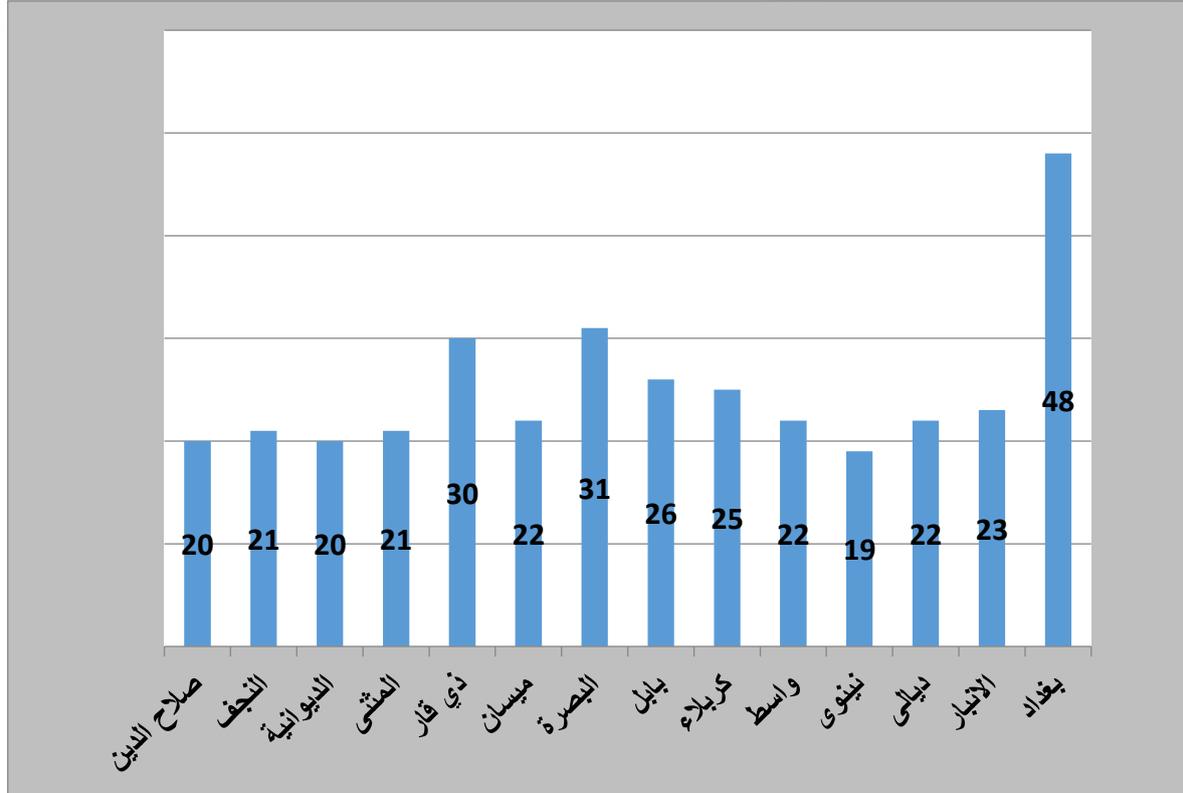
تأطير منهجي:

صُمِّمَتِ الدراسة الحالية لشريحة محدَّدة من المجتمع العراقي في ضوء الهدف من الاستطلاع، إذ تكوَّنت من (15) سؤالاً، وُجِّهَت إلى (350) امرأة عاملة تنوعت ما بين القطاع العام والخاص في كل المحافظات العراقية ما عدا إقليم كردستان، وُصِّلَ إليهنَّ بطريقة (العينة القصدية)، وشمل الاستطلاع فئة النساء بعمر (16 عاماً- 40 عاماً)، ووزَّعت الاستمارة توزيعاً مباشراً عبر باحثين عاملين في مؤسسة هي للتنمية الثقافية والإعلامية، إذ مارسوا العمل عن طريق توثيق الاجابات مشافهة مع المستجيبات، ومُلِّتِ الاجابات عبر الأجهزة اللوحية، وعلى مدار (18) يوماً للمدة من (2022/12/18) حتى (2023/1/4).

1- المحافظات

اظهرت نتائج الاستطلاع تباينا ملحوظا في اجابات النساء في 15 محافظة في العراق الذين اجبن عن السؤال الاتي: في اي محافظة تسكن؟ اذ ظهرت معظمها متماثلة مع سائر المحافظات، ما عدا محافظة بغداد، لانها العاصمة، وتحتل الثقل الاكبر في عدد المؤسسات التي تعمل فيها النساء، ويوضح الشكل رقم 1 في ادناه تفاصيل النتائج.

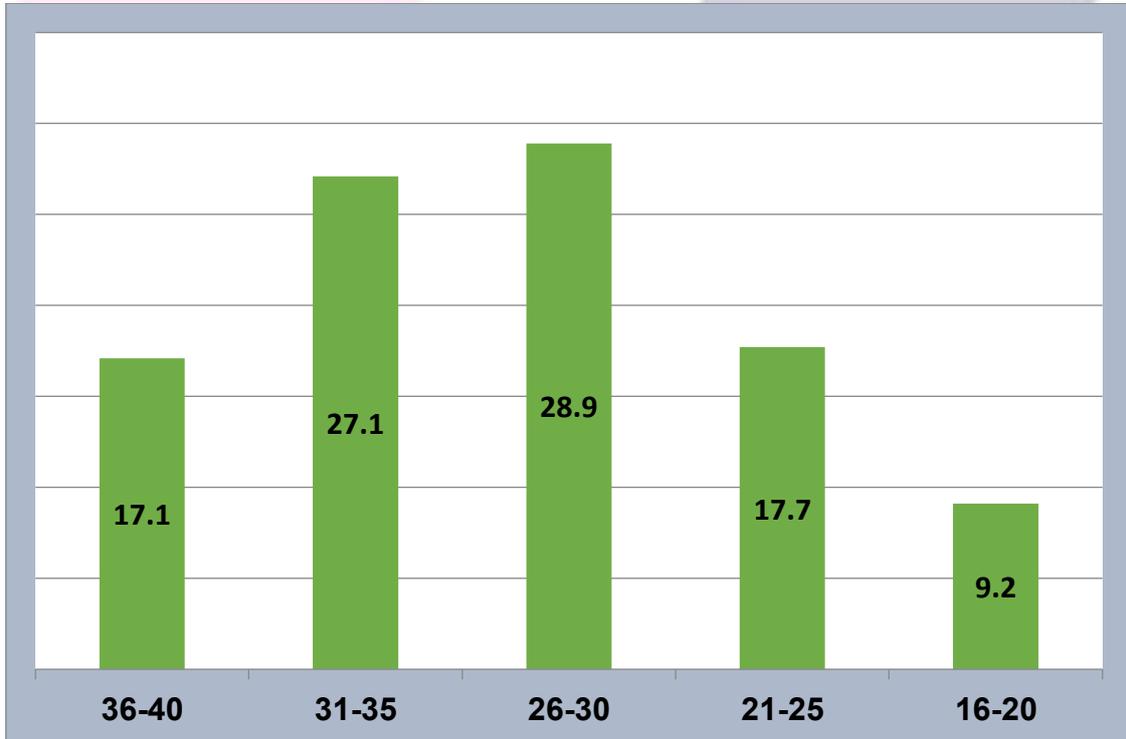
يوضح الشكل رقم (1) محافظات المبحوثات ومحل سكنهن



2. العمر

يعكس التوزيع العمري لعينة الاستطلاع أنه شمل قطاعاً واسعاً من النساء العاملات في القطاع العام والخاص، ومن الفئات العمرية المحددة ضمن الشكل ادناه، وهو مؤشر على أن المستجيبات يبدین اهتماماً لواقع المرأة والتحرش الذي تتعرض له أثناء ممارستها العمل، وقد بيّن الشكل أن الفئة العمرية (26-30) والفئة العمرية (31-35) جاؤوا في المرتبة الأولى من بين الفئات العمرية الأخرى، وهو مؤشر على اهتمام النساء ضمن هذه الفئة العمرية بالعمل.

بيّن الشكل رقم (2) أعمار المبحوثات



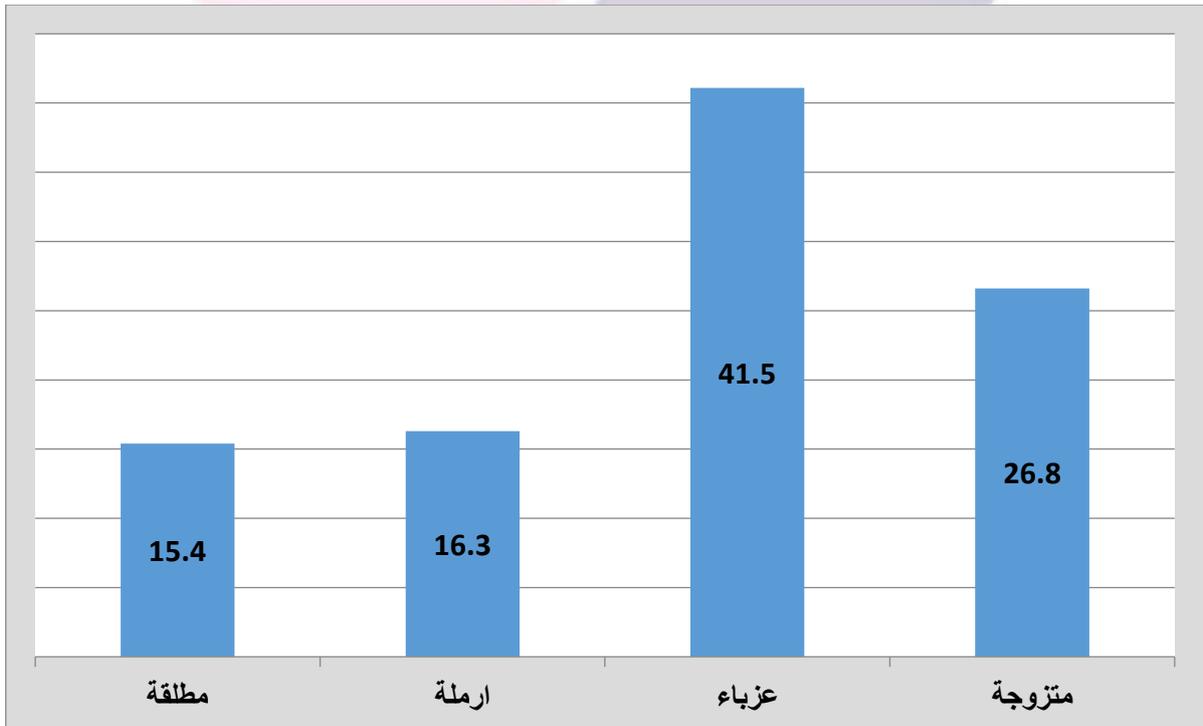
3. الحالة الاجتماعية

أوضحت ما يقرب من ثلثي وحدات الدراسة أنّ عدد النساء العازبات بلغ 145 عازبة وبنسبة 41.4% من مجموع وحدات العينة، وبلغ عدد النساء المتزوجات 93 متزوجة، وبنسبة 26.6%، فيما بلغ عدد النساء الأرملة 57 أرملة وبنسبة 16.3%، أما حالات الطلاق بين النساء فقد بلغت 55 حالة وبنسبة 15.7%.

يلاحظ على النسبة التراكمية للمتزوجات والأرامل والمطلقات ولجميع وحدات العينة أنها جاءت بنسبة 58.6%، يقابلها 41.4% لغير المتزوجات، أي ما يقرب من أربعة أخماس إلى الخمس (واحدة من كل خمسة من أفراد العينة مررن بتجربة زواج).

يتضح أن الحالة الزوجية بفئاتها الأربعة (متزوج - أعزب - أرملة - مطلق) جاءت أقرب ما تكون إلى التوزيع المتوازن على صعيد مجموع العينة مقارنة مع الواقع، كون الاستطلاع يستهدف فئة النساء أي بعمر (16-40) عاماً، فضلاً عن تقارب النسب بين وحدات العينة في المحافظات المختارة.

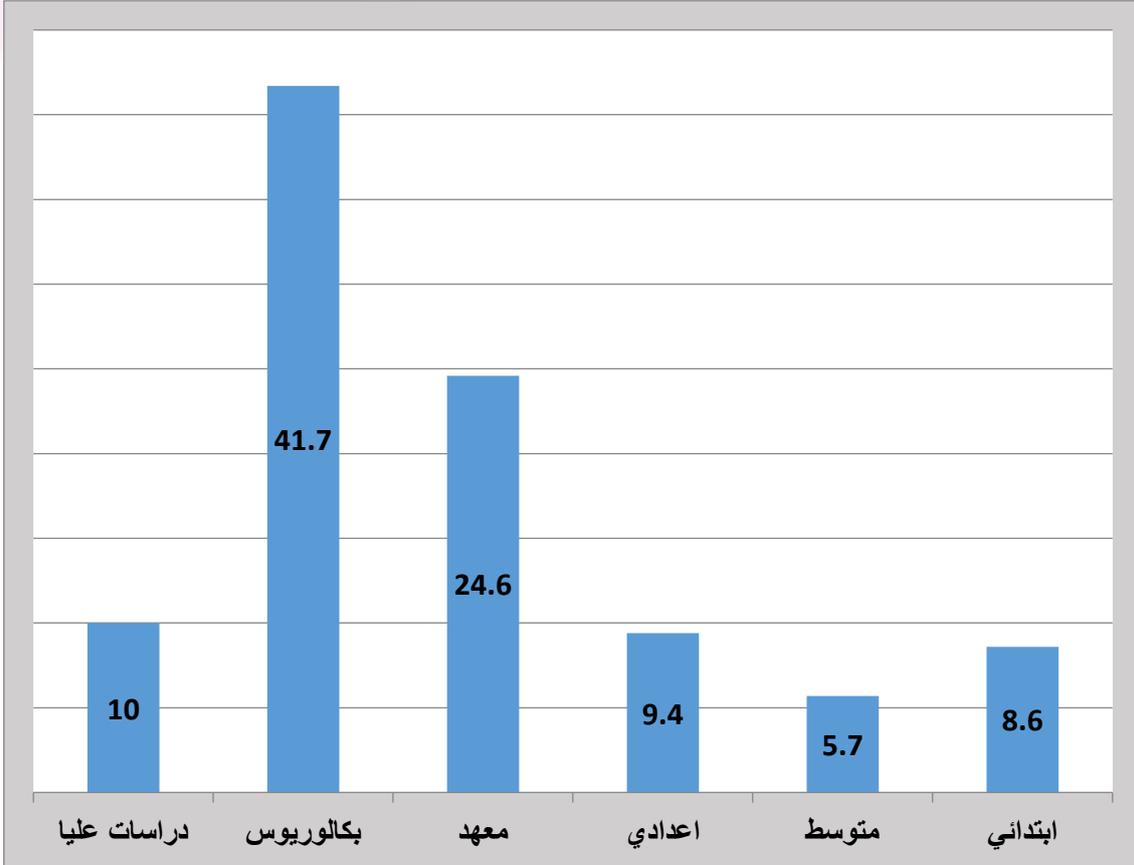
الشكل (3) يبين الحالة الاجتماعية



4. التعليم

أوضحت ما يقرب من نصف وحدات الدراسة أن عدد النساء الحاصلات على تعليم بكالوريوس بلغ 146 امرأة ونسبة 41.7% من مجموع وحدات العينة، وبلغ عدد النساء الحاصلات على تعليم المعهد 86 امرأة، ونسبة 24.6%، فيما بلغ عدد النساء الحاصلات على تعليم دراسات عليا 35 امرأة ونسبة 10%، أما عدد النساء الحاصلات على شهادة الإعدادية بلغ 33 امرأة ونسبة 9.4%، كما تبين عدد النساء الحاصلات على شهادة الابتدائية بلغ 30 امرأة بنسبة 8.6%، وأخيرا عدد النساء الحاصلات على شهادة المتوسط بلغ 20 امرأة بنسبة 5.7%.

الجدول (4) يبين تعليم النساء



5. مجال العمل المرأة

المرأة العاملة بالمعنى المتبع في هذه الورقة هي كل انثى بحسب حالتها الاجتماعية تجاوزت الـ15 سنة من العمر قادرة على القيام باعمال انتاجية او خدمية محددة أو وظائف ضمن قطاعات الدولة العامة او الخاصة.

بناءً عما سبق، تعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة، من بين أدنى المعدلات في العالم، اذ لم تتجاوز نسبة العاملات مقابل اجر (13%)، يقابلها معدلات البطالة فهي ضعف بطالة الذكور (23%) بين الشباب، و(64%) بين الاناث الشابات(1). مما يعيق أستثمار طاقاتهم، في ظل اقتصاد غير قادر على توفير فرص عمل للاعداد المتزايدة من الخريجين/ات الذين تتجاوز معدلات البطالة بين صفوفهم نسبة (35%). وتبدوا الشابات أكثر عرضة من الشباب للبطالة مع محدودية مشاركتهم في قوة العمل بسبب عوامل عديدة ترتبط بسوق العمل منها:

- زيادة التحاق البنات بالتعليم الامر الذي ادى إلى مزيد من المشاركة النسائية في قوة العمل وهو ما شكل ضغطا على سوق العمل.

- محدودية الفرص الاقتصادية المتاحة.

- سيادة الاراء التقليدية حول عمل المرأة ودورها العائلي وافترض انخفاض انتاجيتها بعد الزواج وإنجاب الأطفال.

- عزوف أرباب العمل عن تقديم فرص عادلة للنساء وتراجع التوظيف لدى القطاع العام بشكل حاد.

- محدودية النشاط الاقتصادي الخاص وأحادية الاقتصاد أوجدت خلا زادت بسببه فرص العمل في القطاعات التي يسيطر عليها الرجال بالدرجة الاساس.

-ازدياد اعداد الاطفال الذين يلتحقون بسوق العمل تؤثر بشكل سلبي على نسب العمالة بين الشباب، وتعتبر عمالة الاطفال عمالة مفروضة في ظل عدم الالتزام بالاطار القانوني.

- تفضيل الشابات لانواع معينة من المهن، وتركيزهن على العمل في التعليم(2).

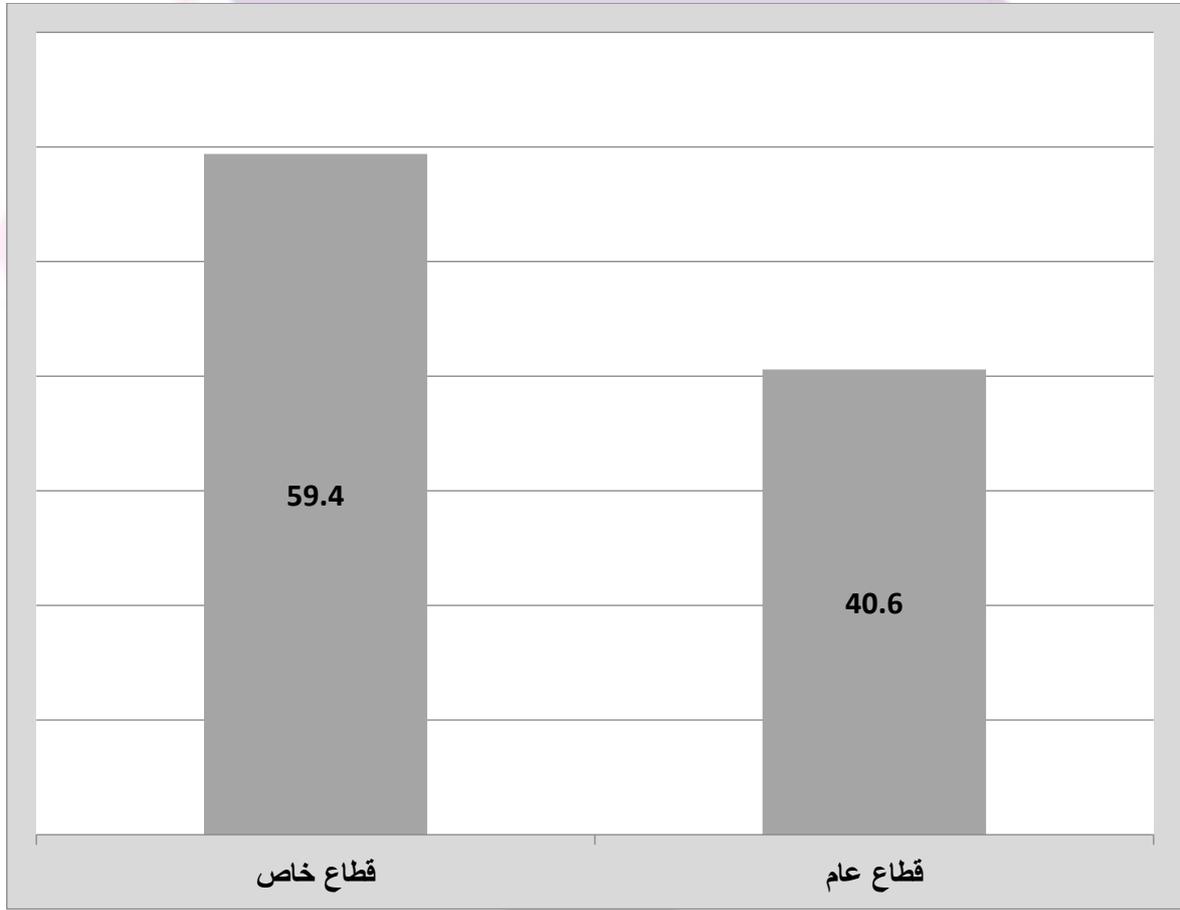
¹- المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق (التقرير التحليلي 2020)، الجهاز المركزي للإحصاء، 2020، جدول (4)-

(2) ص 50

²- المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق (التقرير التحليلي 2020)، الجهاز المركزي للإحصاء، 2020، ص 50.

وأوضحت أكثر من نصف وحدات الدراسة بأنهن يعملن في القطاع الخاص، وبواقع (208) مبحوثة، بنسبة (59.4%)، فيما أجابت نحو (142) مبحوثة، بنسبة (40.6%) بأنهن يعملن في القطاع الحكومي.

الشكل (5) يبين مجال عمل المرأة

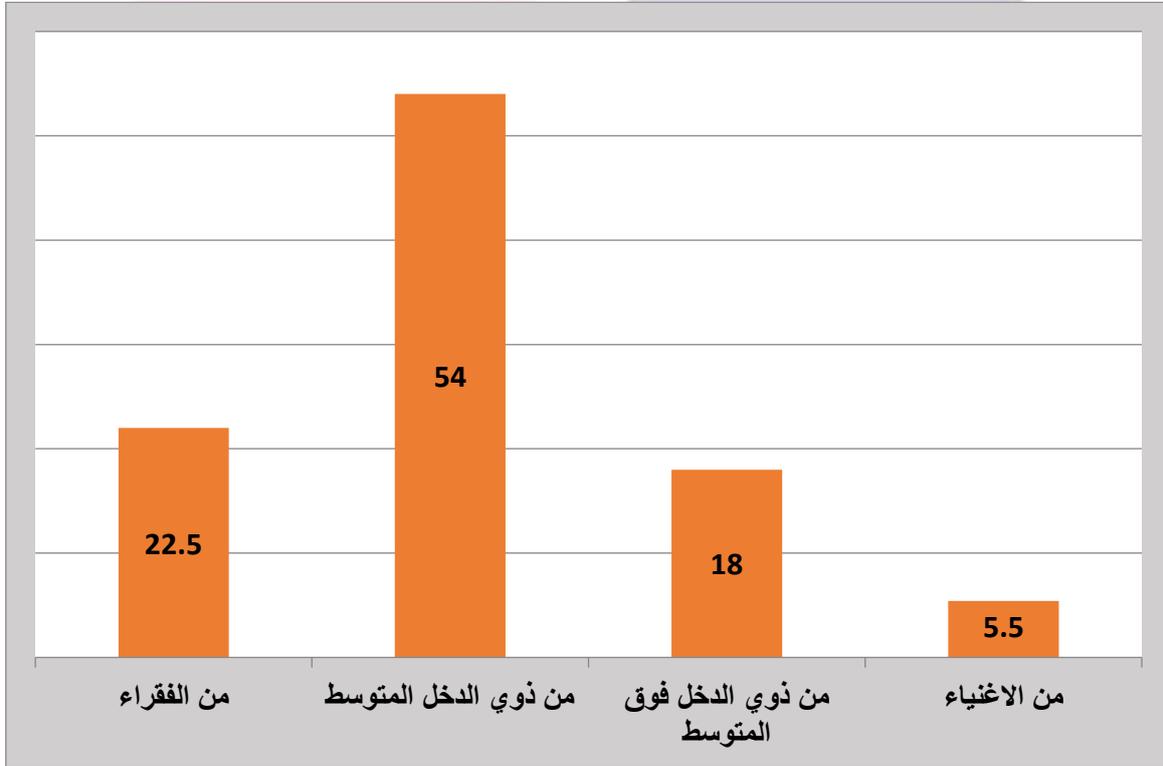


6. المستوى المعاشي

لمعرفة المستوى المعيشي لوحدات عينة الدراسة ولغرض الابتعاد عن ذكر مقدار الدخل بالأرقام، التي غالباً ما تتم الإجابة عنها بعيداً عن الواقع خوفاً من الحسد أو الملاحقة الضريبية أو التردد للسرقية، لذا جرى اقتراح أربع فئات لتمكن النساء من توصيف مستوياتهم المعيشية بحسبها، تمثل الفئة الأولى والثانية مستوى معيشي متدنياً، وتمثل الفئة الثالثة مستوى معيشي متوسط، فيما تمثل الفئة الرابعة مستوى معيشي عالياً.

تظهر معطيات الاستطلاع أن عدد اللواتي وصفن دخلهن الشهري بأنه غالباً ما يكون مرفه قد بلغ نحو 19 مبحوثة وبنسبة 5.5%، أما اللواتي وصفن دخلهن الشهري بأنهن من ذوي الدخل فوق المتوسط فقد جاء بواقع 63 مبحوثاً وبنسبة 18%، في حين وصفت 189 مبحوثة وبنسبة 54% من ذوي الدخل المتوسط، وأخيراً جاء الفقراء بواقع 79 بنسبة 22.5%.

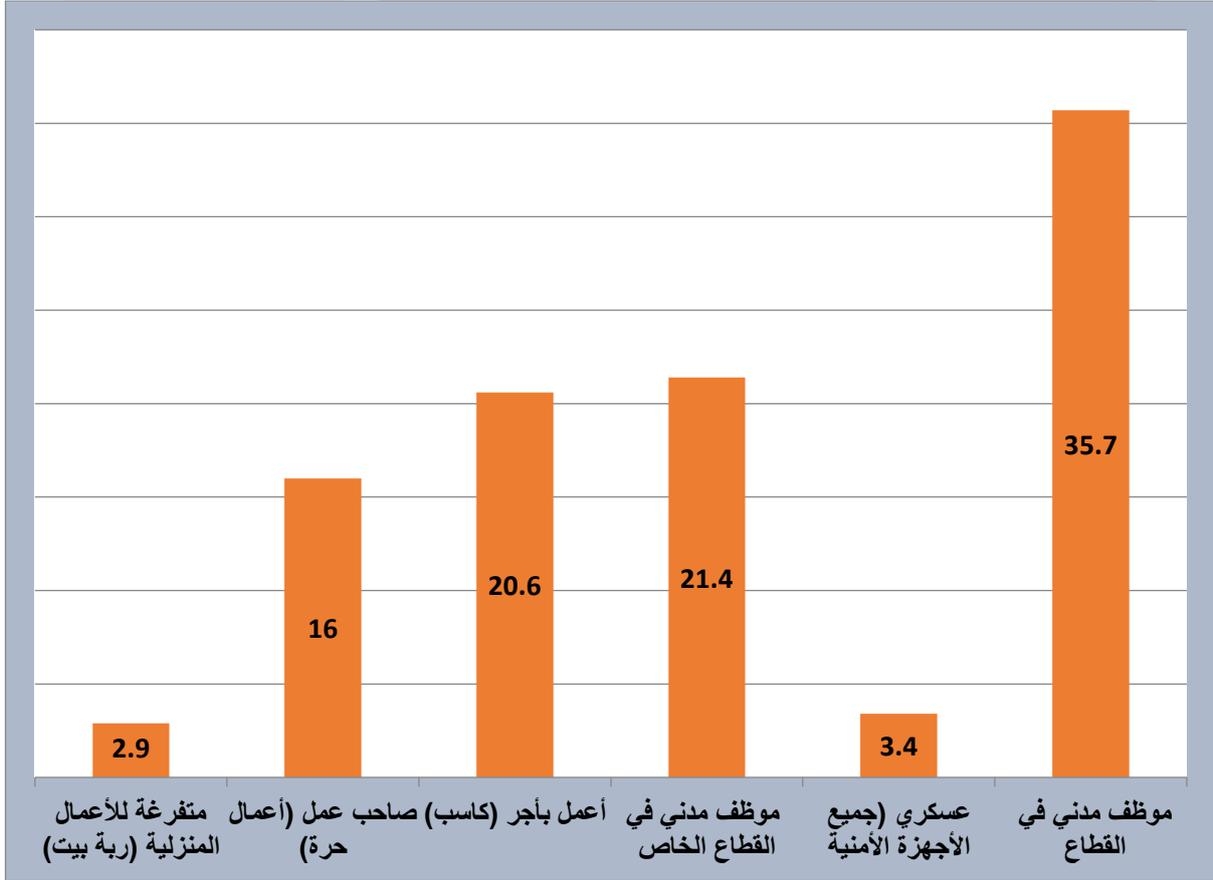
الشكل (6) يبين المستوى المعيشي للنساء العاملات



7. مهنة النساء

لوحظ على مؤشرات الشكل ادناه ان عدد النساء العاملات في القطاع العام بلغ نسبته 35.7% امرأة، اما عدد الموظفات في القطاع الخاص بلغ نسبته 21.4% امرأة، وبلغ نسبة عدد العاملات بأجر كاسب 20.6% امرأة، وبلغ نسبة عدد اللواتي هن صاحبات اعمال حرة 16% امرأة، تلاهم النساء الموظفات في الاجهزة الامنية 3.4% واخيرا النساء المتفرغات للاعمال المنزلية بنسبة 2.9%.

الشكل (7) يبين مهنة النساء



8. التعرض للتحرش

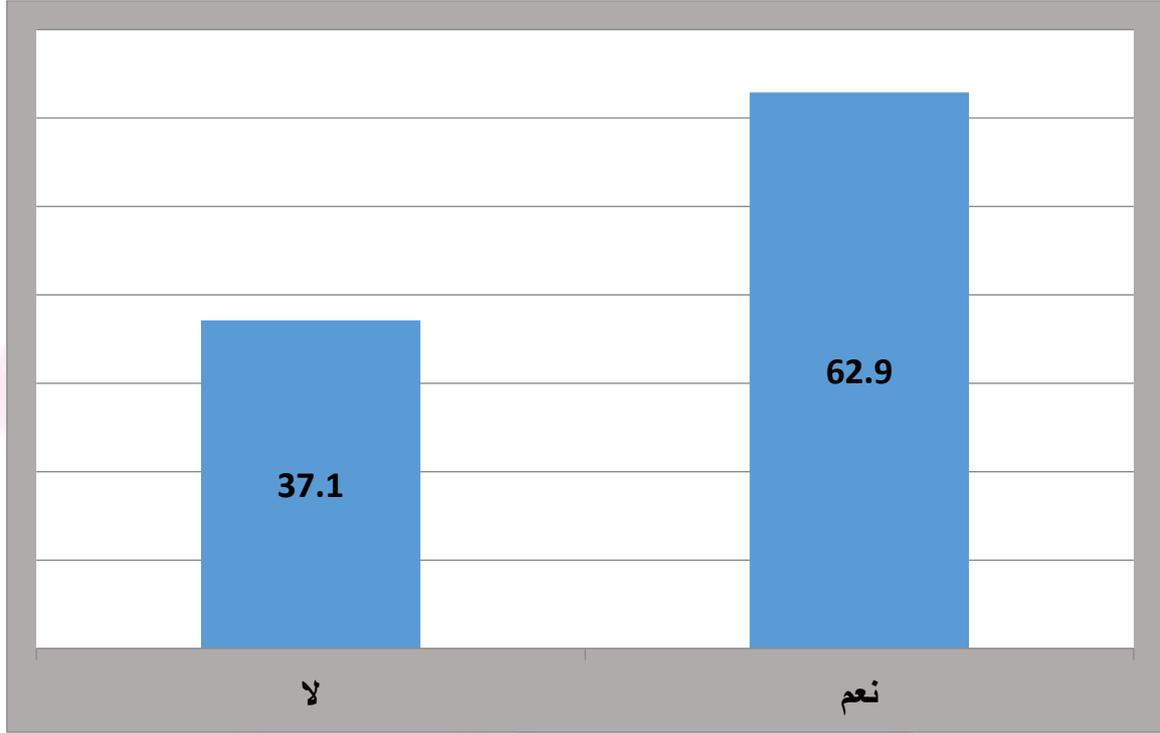
يُشير مفهوم التحرش إلى القيام بإيحاءات جنسية غير مرحّب بها تؤدي إلى بيئة عمل عدائية، أو حينما يُعدّ الطرف الذي يتلقّى هذه الإيحاءات أنّها منافية للأخلاق، أو أنّ رفضها سينعكس سلباً، أو قد يُعدّ أنّه سينعكس سلباً على ظروف العمل الحالية، أو المحتملة.

وتشمل إيحاءات التحرش في مكان العمل السلوك والإيحاءات الجسدية، أو إبداء ملاحظات ذات طابع جنسي، وعرض ملصقات، أو صور، أو رسومات جنسية واضحة، والإشارة إلى شخص بطريقة مهينة، أو مذلة استناداً إلى تعميمات على أساس النوع الاجتماعي، والقيام بأي إيحاء غير مرحّب به سواء أكان جسدياً أم كلامياً أم غير كلامي، وذات طبيعة جنسية بطريقة مباشرة أو ضمنية، ممّا يخلق بيئة عمل مرهبة، أو معادية، أو مهددة، وتدخل غير منطقي في الأداء العملي للشخص الذي يتعرّض للتحرش، وتعاني ضحية التحرش الجنسي من أي صورة من صور الضرر المقرون بالوظيفة، أو الترقية، أو إعادة التوظيف، أو استمرارية الوظيفة، ويكون لرفض الإيحاءات الجنسية وقع سلبي على ظروف العمل حينما يصبح عرض العمل، أو شروط العمل، أو الترقية، أو عادة التوظيف، أو استمرارية الوظيفة بقبول الشخص لهذه الإيحاءات الجنسية غير المرغوبة⁽³⁾.

وأوضحت أكثر من نصف وحدات الدراسة بأنّهنّ تعرّضن للتحرش، وبواقع (220) مبحوثة، بنسبة (62.9%)، فيما أجابن بـ (لا) نحو (130) مبحوثة، بنسبة (37.1%) بأنّهنّ لم يتعرّضن للتحرش.

³- سوسن زايدة وآخرون، عمل الصحفيات في مؤسسات الإعلام الأردنية، منظمة دعم الإعلام الدولي، الأردن، 2018، ص23.

يبين الشكل رقم (8) نسبة تعرّض المرأة العاملة للتحرش



تظهر نتائج الاستطلاع توجهات النساء ازاء السؤال الحالي، اذ حسمت النساء ضمن المستوى المعيشي امرهن بشأن التعرض للتحرش، اذ تبين ان 113 امرأة بنسبة 32.3% تعرضن للتحرش في بيئات العمل من ذوي الدخل المتوسط، يليها من ذوي الدخل الضعيف بواقع 60 امرأة بنسبة 17.1% تعرضن للتحرش، كما تبين ان ذوات الدخل الفوق المتوسط جاء بواقع 34 امرأة بنسبة 9.7% تعرضن للتحرش، واخيرا بواقع 13 امرأة بنسبة 3.7% من ذوي الاغنياء تعرضن للتحرش.

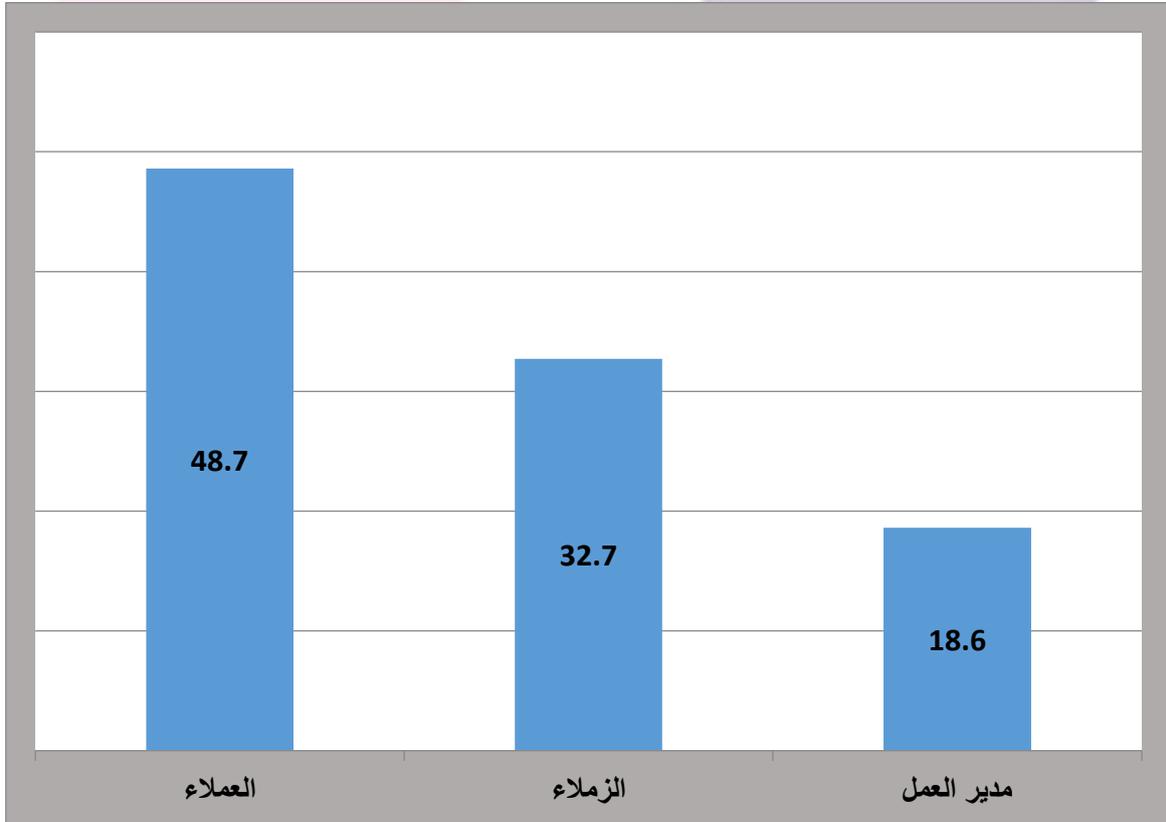
كشفت نتائج الاستطلاع ايضا عن مجال الحالة الزوجية وعلاقته بتعرضهن للتحرش، اذ تبين أن النساء العازبات اكثر عرضة للتحرش بواقع 87 امرأة بنسبة 24.9%، تليها النساء المطلقات بواقع 49 امرأة بنسبة 14% يتعرضن للتحرش في بيئات العمل، ثم النساء المتزوجات بواقع 43 امرأة بنسبة 12.3%، واخيرا النساء الارامل بواقع 41 امرأة بنسبة 11.7%.

9. من المتحرش

يمثّل السؤال الحالي تفرعاً من السؤال السابق، لذا فهو يعبّر عن توزيع نسب إجابات ما نسبته (62.9%) من اللاتي أجبنَ بـ(نعم).

وقد أشارت نصف وحدات الدراسة المعنويات بالسؤال الحالي إلى أنّهنّ تعرّضنّ للتحرّش من قبل العملاء في بيئة العمل، وبواقع (107) مبحوثة، وبنسبة (48.7%)، فيما أجابت (72) امرأة، بنسبة (32.7%) بأنّهنّ يتعرّضنّ للتحرّش من قبل الزملاء، وبواقع (41) امرأة بنسبة (18.6%) يتعرّضنّ للتحرّش من قبل مدير العمل.

الشكل (9) يبين من المتحرش في بيئات العمل





تظهر نتائج الاستطلاع توجهات النساء ازاء السؤال الحالي، اذ حسمت النساء ضمن المستوى المعيشي امرهن بشأن التعرض للتحرش، اذ تبين ان 49 امرأة بنسبة 22.3% تعرضن للتحرش من قبل العملاء والزملاء في العمل في بيئات العمل من ذوات الدخل المتوسط، تليها من ذوات الدخل الضعيف بواقع 41 امرأة بنسبة 18.6% تعرضن للتحرش من قبل العملاء.

كشفت نتائج الاستطلاع ايضا عن مجال الحالة الاجتماعية وعلاقته بمن المتحرش، اذ تبين أن النساء العزيبات أكثر عرضة للتحرش بواقع 42 امرأة بنسبة 19.1% من قبل العملاء، وبواقع 30 امرأة بنسبة 13.6% من قبل الزملاء، تليها النساء الارامل بواقع 27 امرأة بنسبة 12.3% يتعرضن للتحرش في بيئات العمل من قبل العملاء، ثم النساء المتزوجات بواقع 20 امرأة بنسبة 9.1% من قبل العملاء، واخيرا النساء المطلقات بواقع يتوزع على 17 امرأة بنسبة 7.6% يتعرضن للتحرش من قبل العملاء والزملاء ورب العمل.

10. نوع التحرش

يمثل السؤال الحالي تفرعاً من السؤال السابق، لذا فهو يعبر عن توزيع نسب إجابات ما نسبته (62.9%) من اللاتي أجبن بـ(نعم).

وقد أشارت أكثر من نصف وحدات الدراسة المعنويات بالسؤال الحالي إلى أنّهنّ تعرّضنّ للتحرّش اللفظي، وبواقع (146) مبحوثة، وبنسبة (66.4%)، فيما أجابت (57) مبحوثة، بنسبة (25.9%) بأنّهنّ يتعرّضنّ للتحرّش الجسدي، وبواقع (17) امرأة بنسبة (7.7%) يتعرّضنّ للتحرّش الجنسي.

الشكل (10) يبين نوع التحرش



تظهر نتائج الاستطلاع توجهات النساء ازاء السؤال الحالي، اذ حسمت النساء ضمن المستوى المعيشي امرهن بشأن نوع التحرش، اذ تبين ان 88 امرأة بنسبة 40% تعرّضنّ للتحرش اللفظي في العمل في بيئات العمل من ذوات الدخل المتوسط، تليها من ذوات الدخل الضعيف بواقع 27 امرأة بنسبة 12.3% تعرّضنّ للتحرش الجسدي.

كشفت نتائج الاستطلاع ايضاً عن مجال الحالة الاجتماعية وعلاقته بنوع التحرش، اذ تبين أن النساء العازبات أكثر عرضه للتحرش اللفظي بواقع 61 امرأة بنسبة 27.7%، وبواقع 32 امرأة متزوجة بنسبة 14.5% تعرّضنّ للتحرش اللفظي، تليها النساء الارامل بواقع 27 امرأة بنسبة 12.3% يتعرّضنّ للتحرش اللفظي.



تظهر نتائج الاستطلاع توجهات النساء ازاء السؤال الحالي، اذ حسمت النساء ضمن المستوى المعيشي امرهن بشأن الاجراء الذي تتبعه المرأة اثناء التحرش، اذ تبين ان 51 امرأة بنسبة 23.2% من ذوات المستوى المعيشي المتوسط تصدن ومنعن فعل المتحرش و 17 امرأة بنسبة 7.7% التزمن الصمت، 16 امرأة بنسبة 7.3% من ذوي المستوى المعيشي الضعيف قمن تنازلات للبقاء في العمل.

كشفت نتائج الاستطلاع ايضا عن مجال الحالة الاجتماعية وعلاقته بطبيعة الاجراء الذي تتخذه النساء اثناء تعرضها للتحرش، اذ تبين أن النساء العازبات منعن فعل المتحرش بواقع 31 امرأة بنسبة 14.1%، وبواقع 20 امرأة مطلقة بنسبة 9.1% منعن فعل المتحرش وبواقع 9 امرأة مطلقة بنسبة 4.1% قمن تنازلات للبقاء في العمل.

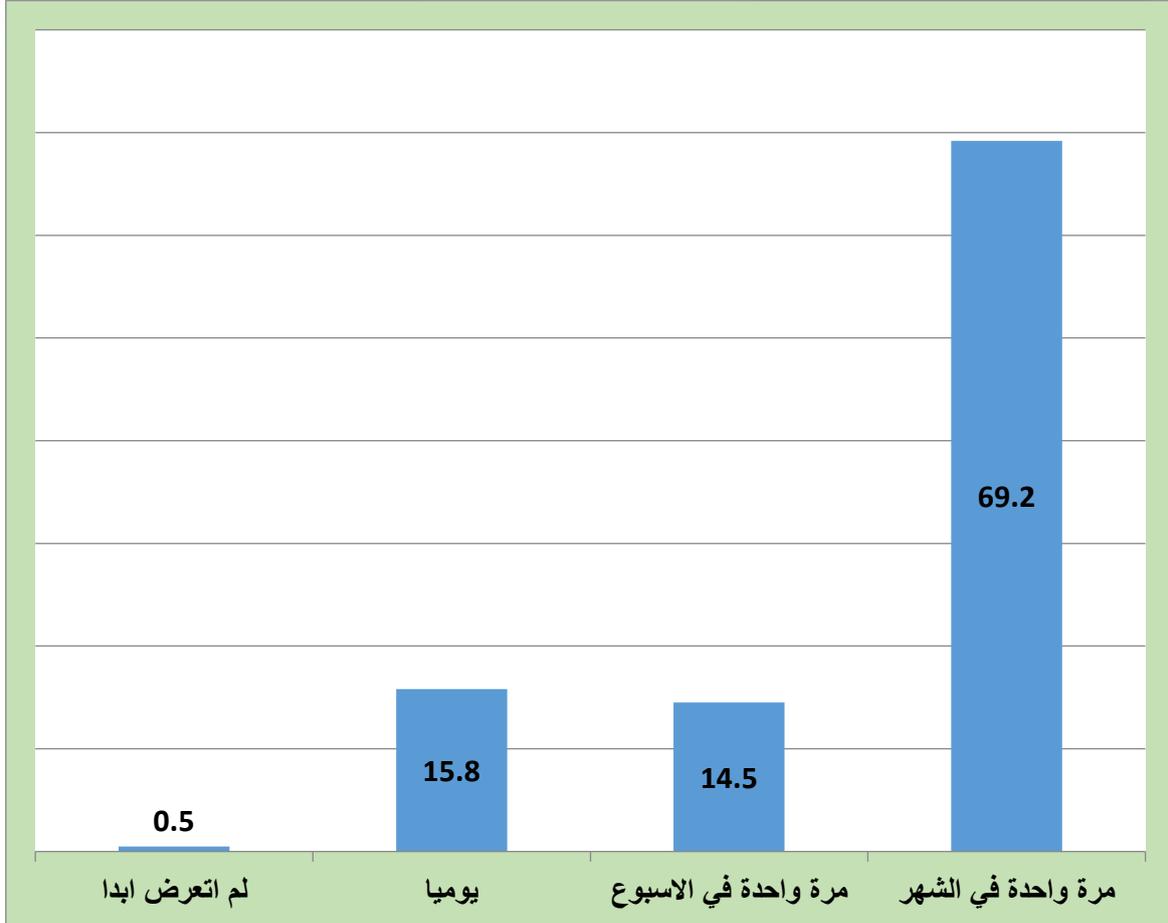
وتظهر نتائج الاستطلاع ايضا، طبيعة العلاقة بين التعليم والاجراء الذي تتخذه المرأة ضد المتحرش اذ تبين ان 49 امرأة حاصلة على تعليم بكالوريوس، بنسبة 22.3% صدت ومنعت فعل المتحرش، وبواقع 6 تنوع تحصيلهم الدراسي ما بين (الابتدائي، والثانوي) بنسبة 2.7% قمن تنازلات للبقاء في العمل، في حين بلغ 8 امرأة بتحصيل دراسي ابتدائي بنسبة 3.6% التزمن الصمت تجاه فعل المتحرش، كما تبين بواقع 9 امرأة حاصلة على تعليم (معهد/ بكالوريوس) بنسبة 3.6%، قمن بتترك العمل بسبب فعل التحرش.

12. مرات التعرض للتحرش

يمثّل السؤال الحالي عدد المرات التي تتعرض فيها المرأة للتحرش أثناء تعرضها للتحرش، وعليه فهو يعبر عن توزيع إجابات (62.9) من اللاتي أجبنَ بـ(نعم).

تبين إجابات وحدات الدراسة المعنويات بالسؤال الحالي عدد المرات التي تتعرض فيها المرأة للتحرش، إذ تبين أنّ مرة واحدة في الشهر تتعرض للتحرش اذ جاء على نحو (152) امرأة بنسبة (69.2%)، يليها يوميا تتعرض للتحرش، جاء على نحو (35) امرأة بنسبة 15.8%، وهناك مرة واحدة في الاسبوع تتعرض للتحرش وبواقع 32 امرأة بنسبة 14.5%، في حين تبين أنّ الذين لم يتعرضن للتحرش بواقع 1 امرأة بنسبة 0.5%.

يبين الشكل (12) الاراء الذي تتبعه النساء ضد المتحرش



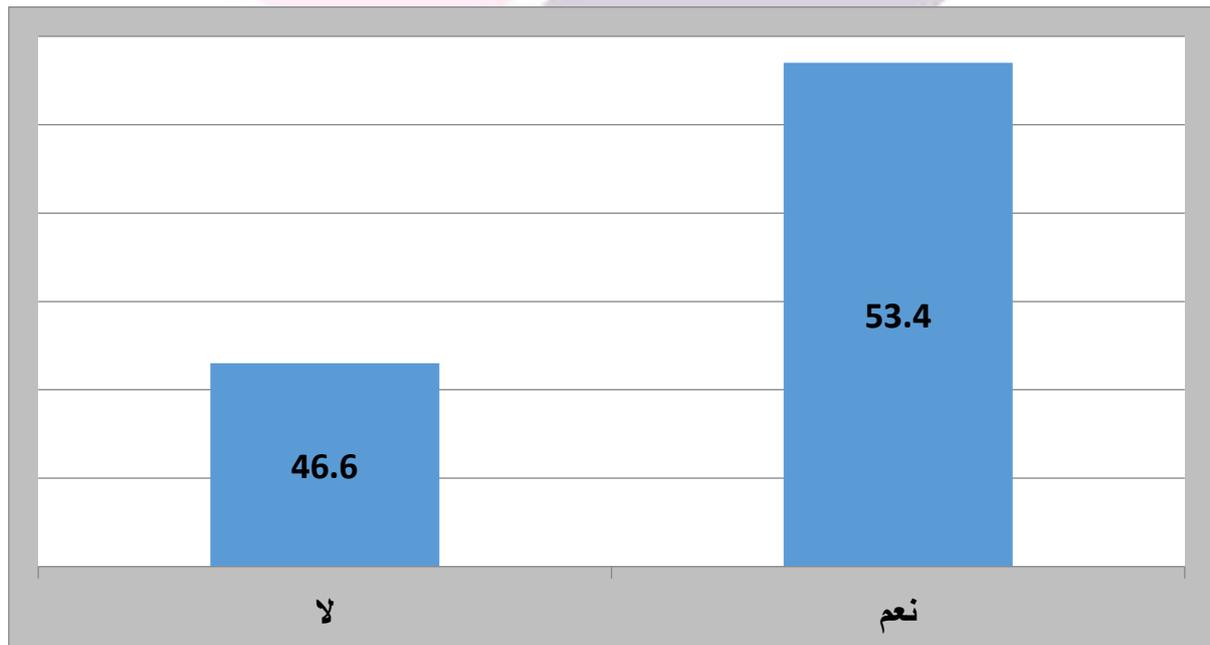
تظهر نتائج الاستطلاع توجهات النساء ازاء السؤال الحالي، اذ حسمت النساء ضمن الحالة الاجتماعية امرهن بشأن عدد مرات التحرش، اذ تبين ان 59 امرأة عزباء بنسبة 26.8% يتعرضن مرة واحدة في الشهر للتحرش، و35 امرأة متزوجة بنسبة 15.9% يتعرضن مرة واحدة في الشهر للتحرش، و31 امرأة مطلقة بنسبة 14.1% يتعرضن مرة واحدة في الشهر للتحرش، واخيرا بواقع 27 امرأة ارملة بنسبة 12.3% يتعرضن مرة واحدة في الشهر للتحرش.

13. المادة القانونية

يمثل السؤال الحالي مدى الاعتقاد بأن هناك مادة قانونية تعاقب المتحرش، وعليه فهو يعبر عن توزيع إجابات (62.9) من اللاتي أجبن بـ(نعم).

أوضحت اكثر من نصف وحدات الدراسة بأن هناك مادة قانونية تعاقب المتحرش، وبواقع (118) مبحوثة بنسبة (53.6%)، فيما أجاب بـ(لا) نحو (102) مبحوثة، بنسبة (46.4%) بأن ليس هناك مادة قانونية تعاقب المتحرش.

يبين الشكل رقم (13) نسبة الاعتقاد بوجود مادة قانونية تعاقب المتحرش

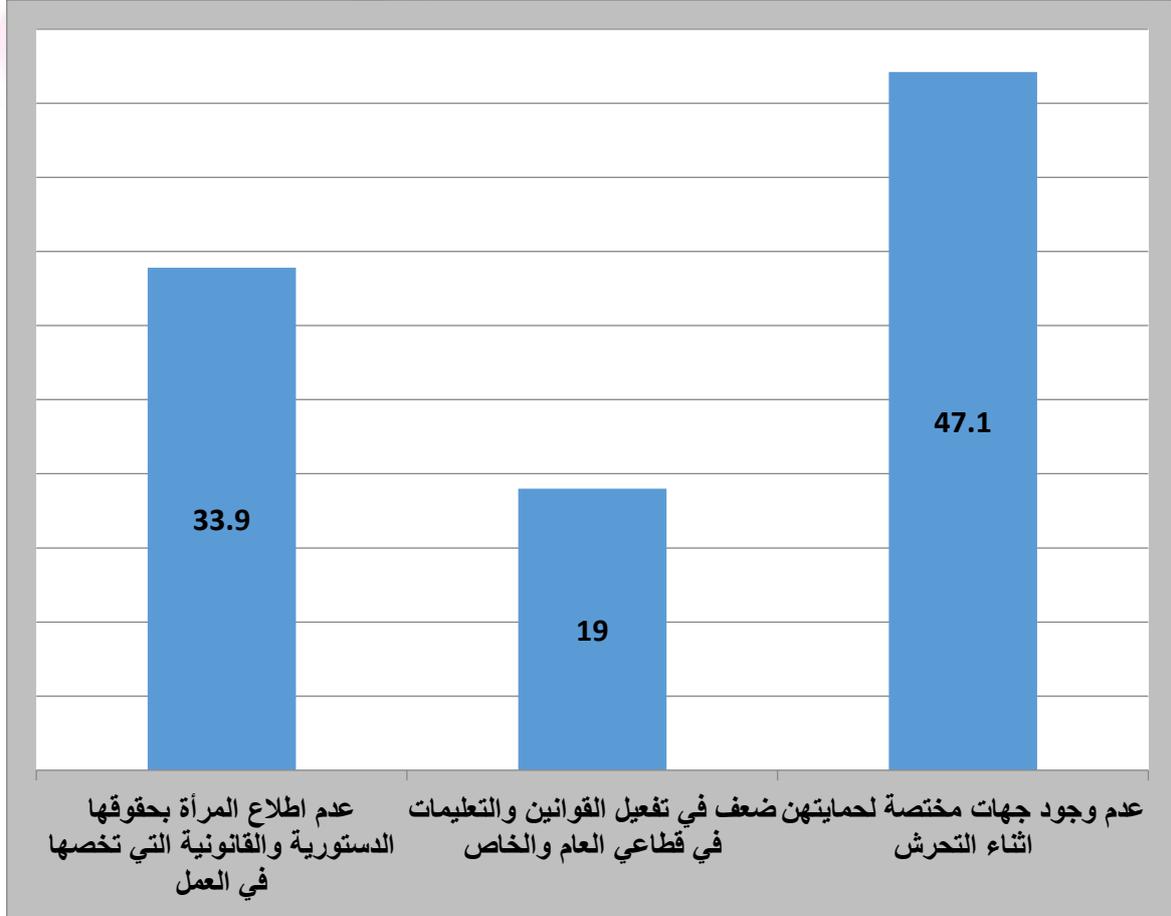


14. اسباب التحرش

يمثّل السؤال الحالي تفرعاً من السؤال السابق، لذا فهو يعبر عن توزيع نسب إجابات ما نسبته (62.9%) من اللاتي أجبن بـ(نعم).

وقد أشار المعنيات بالسؤال الحالي إلى اسباب التحرش في بيئة العمل، وبواقع (103) مبحوثة، وبنسبة (47.1%) عدم وجود جهات مختصة لحماية ائنهن اثناء التحرش، فيما أجابت (75) امرأة، بنسبة (33.9%) بعدم اطلاع المرأة بحقوقها الدستورية والقانونية التي تخصها في العمل، وبواقع (42) امرأة بنسبة (19%) اجبن بضعف في تفعيل القوانين والتعليمات في قطاعي العام والخاص.

الشكل (14) يبين اسباب التحرش





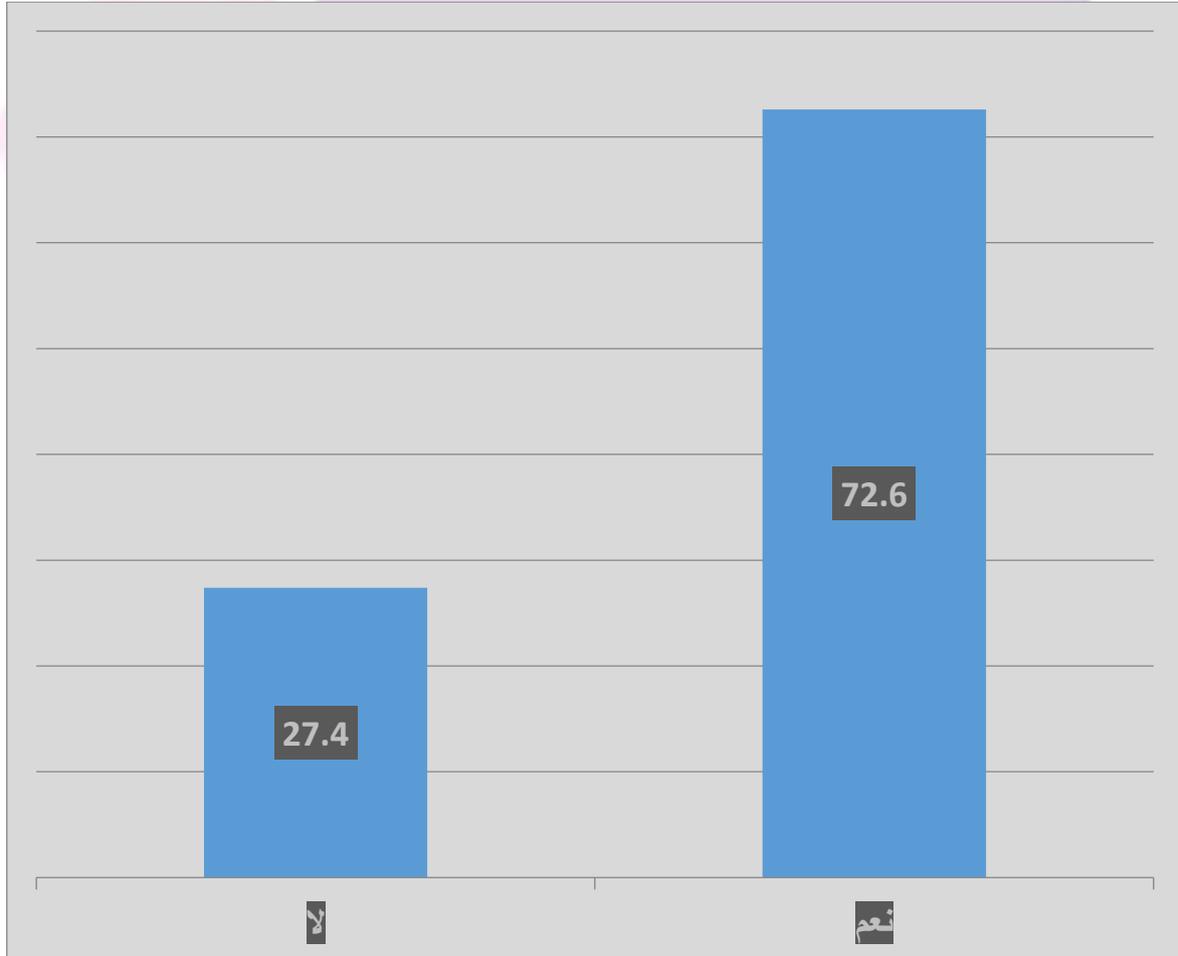
تظهر نتائج الاستطلاع توجهات النساء ازاء السؤال الحالي، اذ حسمت النساء ضمن المستوى المعيشي امرهن بشأن اسباب التحرش، اذ تبين ان 47 امرأة بنسبة 40% من ذوات المستوى الدخل المتوسط اجبن بعدم اطلاع المرأة بحقوقها الدستورية والقانونية التي تخصها في العمل، تليها من ذوات الدخل الضعيف بواقع 47 امرأة بنسبة 20.5% اجبن بعدم وجود جهات مختصة لحمايتهن اثناء التحرش.

كشفت نتائج الاستطلاع ايضا عن مجال الحالة الزوجية وعلاقته بأسباب التحرش، اذ تبين أن النساء العازبات وبواقع 38 امرأة بنسبة 17.3% بعدم اطلاع المرأة بحقوقها الدستورية والقانونية التي تخصها في العمل، وبواقع 28 امرأة مطلقة بنسبة 12.7% بعدم اطلاع المرأة بحقوقها الدستورية والقانونية التي تخصها في العمل، يليها النساء المتزوجات بواقع 22 امرأة بنسبة 10% اجابوا بعدم وجود جهات مختصة لحمايتهن اثناء التحرش.

15. وجود حالات تحرش

يمثل السؤال الحالي مدى وجود حالات التحرش من خلال ملاحظة المرأة لذلك، اذ تبين وبواقع (254) مبحوثة، وبنسبة (72.6%) اجبن بنعم وجود حالات تحرش، فيما أجابت (96) امرأة، بنسبة (27.4%) بلا اي: انها لم تسمع بوجود حالات تحرش في بيئات العمل.

الشكل (15) يبين وجود حالات التحرش.





الخلاصة:

بناء على ما سبق، تظهر الدراسة الحالية أن هناك تحرشا تتعرض له النساء في بيئات العمل المختلفة (القطاع العام، القطاع الخاص)، ومع ذلك تحاول النساء ان تلتزم بعملها دون اكتراث لذلك، ويزداد التحرش اللفظي والجسدي، والجنسي في العمل من قبل العملاء ثم الزملاء وكذلك ارباب العمل، وتكشف الدراسة ايضا عن اسباب التحرش بحسب تصورات النساء، وهي عدم وجود جهات مختصة لحماية النساء من التحرش، فضلا عن عدم اطلاع المرأة بحقوقها الدستورية والقانونية التي تخصها في العمل، وكذلك الضعف في تفعيل القوانين والتعليمات في قطاعي العمل العام والخاص.